وهذا الحل لن يتوفر الا بضمان ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ـ مثله في ذلك كمثل شعوب الارض ـ ضماناً واضحاً وصريحاً.

ان حق تقرير المصير، الذي هو حق مقدس كفلته المواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة، وايدته كحق للشعب الفلسطيني جميع القرارات والبيانات الصادرة عن الامم المتحدة، والقمم العربية، والاسلامية، ودول عدم الانحياز، والدول الافريقية، والدول الاشتراكية، كما اعادت تاييدها له مجموعة الدول الاوروبية في بيان البندقية سنة ١٩٨٠، وايدته، ايضاً، المراجع الدينية المسيحية العليا، وكذلك البرلمان الاوروبي، وبيانات حلف وارسو. وانطلاقاً من ذلك، فان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وممارسته ليس مجرد مسألة داخلية وثنائية بين الاردن والمنظمة، بل هو حق طبيعي ثابت ومقدس، يتحقق ويترسخ بالتضحيات الجسام التي يقدمها شعبنا، ويترسخ بالتأييد العربي والدولي له.

ان تشبث الشعب الفلسطيني وقيادته بحق تقرير المصير لا يقف عند مجرد اقرار هذا الحق، بل في ممارسته على الارض المحررة من الاحتلال. ان العدو الاسرائيلي، مدعوماً بالولايات المتحدة الاميركية هو الذي يمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق وليس الاردن، وان اي اختيار فلسطيني لشكل العلاقة بين الدولة الفلسطينية التي تنبثق عن التحرير [وبين]... الاردن، او اي قطر عربي آخر، انما يصبح حقيقة واقعة عند ممارسة حق تقرير المصير على الارض، بعد اجلاء الاحتلال عنها. ولذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تصرّ على ان يكون حق تقرير المصير، هو احد المبادئ الرئيسة، التي يعقد على اساسها المؤتمر الدولي، فلا يكون عرضة للتجاهل او الالغاء او المساومة. وهذا الاساس الذي تصر منظمة التحرير الفلسطينية عليه، هو، وحده، الذي يضمن تسوية عادلة وشاملة، لا تحمل في طياتها ظلماً وغبناً للشعب الفلسطيني في الشتات وتحت الاحتلال.

خامساً: ان منظمة التحرير الفلسطينية ترفض المفهوم الاميركي للمؤتمر الدولي الذي يتعارض مع الفهم الفلسطيني والعربي، في ما يتعلق بصيغته والصلاحيات المعطاة له. فلقد ظل الموقف الاميركي مقتصراً على اعتباره مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية، الامر الذي رفضته، وترفضه، منظمة التحرير الفلسطينية، بينما يؤكد موقف المنظمة على ضرورة التمسك بالصيغة والصلاحيات التي أقرتها قمة الدار البيضاء للمؤتمر الدولي.

سادساً: ان المنظمة ترى ان الموقف الأميركي، في جملته، قد هدف الى تجاوز النقاط الاساسية التي تحرص منظمة التحرير الفلسطينية ـ ويحرص الاردن ـ كما قال ـ على تثبيتها، من اجل الوصول الى تسوية عادلة ودائمة. وبالتحديد، فقد عملت واشنطن على تجاوز التمثيل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، والامتناع عن توفير الضمانة الدولية لعدالة وديمومة اي تسوية يمكن الوصول اليها.

ان اية قراءة متأنية لمضمون خطاب الملك حسين تثبت ان الولايات المتحدة [الاميركية] ارادت ايهام الشعب الفلسطيني بوجود فرصة للسلام مقابل استجابة منظمة التحرير الفلسطينية لطلبها بتقديم تنازلات جذرية. ولقد كان هذا هو موضوع الخلاف، وهو خلاف مع الولايات المتحدة [الاميركية] في الاساس، وعليه كان تركيز منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت خطتها ان المزيد من الصمود في وجه المراوغة الاميركية والضغط الاميركي، هو الطريق الصحيح للوصول الى الضمانات المطلوبة لتحقيق شروط ايجابية للتسوية؛ وبالتأكيد فان هذه الشروط الايجابية لم تكن قد توفرت.

وتبدي منظمة التحرير الفلسطينية اسفها البالغ لان كلمة الملك حسين، التي ركزت [على] توجيه اللوم [الى] المنظمة، جعلت، بالمقابل، تبرئة للموقف الأميركي. فبدل ان يوجه اللوم [الى] الموقف الاميركي، على افشاله للتحرك، فقد تمّ تحميل منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية، وهو تكرار للموقف الذي أعلن من قبل، في ما يتعلق بزيارة الوفد المشترك لبريطانيا.

وفي الحقيقة، لا ترى منظمة التحرير الفلسطينية اي داع للدفاع عن نفسها في هذا المجال. الا انه من المفيد، في هذا الصدد، ان يشار الى ما اوضحه الخطاب عن فشل كل المسارات والمبادرات التي سار